مفاهيم ومصطلحات سياسية

المرحلة الأولى

كلية العلوم السياسية

أستاذ المادة

د.عدي حسن

1ــ السياسة Politics:

في اللغة العربية تعود لجذر ساس، والسائس، وجمعه ساسة، أو سوّاس، وهو الذي يُعنى بالدواب ويقوم بأمورها "سائس الخيل". وPolitics تعود في أصلها إلى Polis التي كانت تعني تشير إلى المدينة، ويمكننا أن نبني على الأصلين: إن التدبير لشؤون المجتمع والدولة هو ما نسميه اليوم بالسياسة. ولو أمعنا النظر في التمييز بين الدلالتين، لوجدنا أن بنية اللغة التي أُشتقت منها دلالة المعنى، تحكي لنا طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ففي العربية أو الشرق قديماً كان، ولا يزال، يتعامل مع المحكوم بوصفه أحد رعايا أو موضوعات الحُكام، وبلغة أدق: أحد عبيدها، بينما في الدلالة الغربية إنما تتعلق بأمر المجتمع وكيف يدير أُموره، في منافسة، للمشاركة في صنع الشأن العام ومتعلقاته.

ولعلنا نقف مع الدلالة الاصطلاحية، اليوم، للسياسة التي يمكن تلخيصها في: (ما يخص تدبير شؤون الدولة أو الحكومة، ومعرفة مصالحها وكيفية إدارتها بما يخدم مواطنيها)، وهناك من يعرفها بأنها: (فن الممكنات وتدبيرها حسب مصالح الجماعات ومتطلبات العصر ومنافسات الأُمم الأُخرى".

2ــ الديمقراطية Democratie:

من الناحية اللغوية تتكون كلمة الديمقراطية من لفظين يونانيين: ديموس (Demos) ومعناها الشعب أو عامة الناس، وكراتس (Cratie) ومعناها حكم أو سلطة. والديمقراطية كلفظ تعني (حكم الشعب نفسه بنفسه) حسب المعنى اليوناني القديم. وكلمة الديمقراطية قديمة، فقد استعملت للمرة الأولى من قبل الإغريق القدامى في القرن الخامس قبل الميلاد.

أما اصطلاحاً فتعرف الديمقراطية بأنها: (حكم الشعب للشعب ولصالح الشعب). وتعّرف أيضاً (حكم يقيمه الشعب وتكون فيه السلطة العليا مناطة بالشعب ويمارسها مباشرةً أو بواسطة وكلاء عنه ينتخبهم في نظام انتخابي حر).

أــ أسس الديمقراطية:

يذهب العديد من المفكرين الغربيين على ضرورة وجود مجموعة عناصر أساسية لاعتبار النظام القائم نظاماً ديمقراطياً، وهذه العناصر هي:

1ــ توافر الحريات الأساسية مثل حرية التعبير عن الرأي، حرية الصحافة، حرية إنشاء جمعيات سياسية، وكذلك الحرية الدينية.

2ــ وجود انتخابات حرة ونزيهة تعقد بشكل دوري كل سنتين أو مرة كل أربع سنوات.

3ــ التعددية السياسية بمعنى وجود حزبين سياسيين أو أكثر تتنافس للوصول إلى السلطة.

4ــ فصل السلطات، وهو فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، وكذلك فصلهما عن السلطة القضائية مع تحديد وظيفة كل من هذه السلطات.

5ــ مبدأ سيادة القانون، وهو أن الجميع متساوون أمام القانون حتى ولو كان رئيس الدولة أو أعلى منصب سياسي في الدولة، فمن يخالف القانون يجب أن يحاكم ويعاقب. إذا توافرت العناصر السابقة، فإن النظام القائم هو نظاماً ديمقراطياً، ولكن العديد من أنظمة الحكم التي تدعي أنها ديمقراطية لا تتقيد بكل هذه العناصر مما يؤدي إلى وجود ديمقراطية مشوهة. وفي هذا السياق للقواعد الدستورية الوضعية، وللتقاليد والأعراف السياسية، أهمية كبرى في تحقيق الديمقراطية. فالاقتراع العام، وتحديد وظائف المؤسسات وصلاحيات الأشخاص الذين يمارسون السلطة، والتقيد بالأصول المتبعة في تأليف وإسقاط الحكومات، والفصل بين السلطات، والاعتراف بالحريات والحقوق والمساواة هي جميعها من أساس النظام الديمقراطي، وعدم التقيد بها يؤدي إلى تشويه الديمقراطية.

ب ــ أصناف الديمقراطية:

تعددت أشكال الديمقراطية حسب الفترة الزمنية والظروف السياسية والاجتماعية التي أحاطت بممارستها. ويمكن تقسيم الديمقراطية إلى الديمقراطية المباشرة والديمقراطية غير المباشرة (النيابية) والديمقراطية شبه المباشرة.

1ـ الديمقراطية المباشرة :

وهي شكل من أشكال الحكم حيث يمارس الشعب السلطة مباشرة دون وجود نواب ينوبون عنه في الحكم. فالديمقراطية المباشرة هي (حكم الشعب بالشعب). وقد ظهر هذا النوع من الديمقراطية في أثينا في اليونان القديمة حيث اعتمدت على المشاركة الشعبية في الحكم عبر إشراك المواطنين الأحرار في شؤون الدولة، وفي إصدار القرارات بشكل مباشر وليس عن طريق (البرلمان) أي مجلس النواب، فليس هناك نواب منتخبون يمثلون فئات المجتمع كما يحدث في أيامنا. ويجوز لكل شخص مستوف للشروط في الديمقراطية المباشرة في اليونان أن يشارك في القرارات مباشرة. والمقصود بالشروط أن يكون يونانياً ومن الرجال حصراً وفي سن البلوغ، ولذلك لا يسمح للعبيد والحرفيين والأجانب والنساء بالمشاركة، لهذا اقتصرت على فئة قليلة من السكان كانوا يجتمعون في مكان معين ويقوموا بالتصويت على القرارات التي تهم

المواطنين، ولهذا أطلق عليها الديمقراطية المباشرة. وهناك بعض التطبيقات والممارسات في الوقت الراهن للديمقراطية المباشرة في بعض الوحدات السكنية في سويسرا.

2ــ الديمقراطية غير المباشرة (النيابية):

نشأ هذا النظام الديمقراطي النيابي في انجلترا أولاً، وكانت نشأته مرتبطة بأحداث واقعية. والديمقراطية غير المباشرة يطلق عليها أحياناً الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، وتعني حكم الشعب بواسطة فئة أو هيئة منتخبة من الشعب. وهذا النوع من الديمقراطية هو الشائع حالياً في كل الدول الديمقراطية، إذ يقوم الشعب بانتخاب ممثلين ينوبون عنه في الحكم. ويتمثل ذلك في انتخاب مجالس النواب والبرلمانات التي تقوم بتمثيل الشعب. ويعود السبب في إتباع الديمقراطية النيابية إلى أن عدد سكان الدول الديمقراطية أصبح أكثر بمئات آلاف المرات من عدد سكان دولة المدينة في أثينا، وبذلك فإنه من المستحيل جمع السكان في مكان معين والطلب منهم التصويت على قرارات تشريعية أو سن قوانين جديدة. ولذلك تم الاستعانة بالنظام التمثيلي حيث يقوم الشعب بانتخاب نواب مرة كل سنتين أو أربع سنوات من أجل سن القوانين والتشريعات وكذلك إدارة شؤون الدولة. وهذا النظام يعتمد على وجود انتخابات حرة ونزيهة وكذلك ضمان حرية التعددية السياسية للمنافسة على الحكم. وتبدو الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم متعارضة مع النظم السياسية غير الديمقراطية وهي النظم الديكتاتورية. ففي ظل وجود نظام سياسي ديمقراطي، تمارس السلطة من الشعب ومن أجل الشعب، أي حكم الشعب بالشعب.

3ــ الديمقراطية شبه المباشرة:

هي الديمقراطية الوسط بين نظام الديمقراطية المباشرة التي تعتمد حكم الشعب بنفسه مباشرة، وبين الحكم النيابي الذي يحكم عن طريق البرلمان بواسطة الانتخابات العامة. ولا تكتفي الديمقراطية شبه المباشرة بوجود البرلمان فقط، بل تكون مجموعة (تنظيمات) تشارك البرلمان في وضع القوانين والتشريعات.... وتعد مثل هذه المنظمات نوعاً من الرقابة على (حكم البرلمان)، فهي تشكل سلطة رابعة فضلاً عن السلطات الثلاثة. وقد طبقت الديمقراطية شبه المباشرة في سويسرا والتي يقرها دستورها، وفي الولايات المتحدة ودول أخرى. وتأثير أهمية الديمقراطية شبه المباشرة في محاربتها (لاستبداد البرلمان) الذي هو عبارة عن (حكم القلة). وعلى الرغم من انتخاب الناس له، فهذا النوع من الحكم للقلة ذي الصلاحية الواسعة لا بد أن يصاحبه نوعاً من الاستبداد. والديمقراطية شبه المباشرة ظهرت كتطور للنظام البرلماني تطور من شأنه أن يجعل للشعب أو جمهور الناخبين حق مشاركة البرلمان في السلطة بل وحق مراقبة البرلمان حيث لا يستقل البرلمان عن الشعب في ممارسة السلطة السياسية. والديمقراطية شبه المباشرة تتيح للشعب ممارسة حقوقه في الاستفتاء الشعبي، والاعتراض على القانون الصادر

عن البرلمان وذلك في مدة زمنية محددة، وتقديم الاقتراحات، وطلب إقالة أحد نواب البرلمان أو طلب عزل رئيس الجمهورية، وكذلك حل البرلمان.

3ــ الدكتاتورية Dictatorship:

وتعني الاستحواذ التام على السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتعمل بدافع التخويف أو القوة.

والدكتاتورية شكل من أشكال الحكم الاستبدادي، الوراثي أو الشخصي، المتسم بطابع الطغيان، مثال حكم الواحد، ملكاً كان أم رئيساً جمهورياً، مدنياً كان أو عسكرياً.

يستخدم مصطلح (دكتاتور) بشكل عام لوصف الحاكم الذي يملك قدر كبير من السلطة الشخصية ويسيء استخدامها. وتتميز الأنظمة الدكتاتورية ببعض الصفات: غياب الحريات المدنية، قمع المعارضين السياسيين، عبادة الشخصية الواحدة، دولة الحزب الواحد، عدم الالتزام بسيادة القانون.

والدكتاتورية نقيض الديمقراطية، الدكتاتورية موجودة منذ الأزمان الغابرة، حتى أن معظم المؤرخين يتفقون على أن الدكتاتورية أسبق في الظهور في المجتمعات على الديمقراطية. وعلى الرغم مما يتصف به هذا النظام من الحكم من السلبيات إلا انه لازال منتشراً وبصورة كبيرة وخاصة في دول العالم الثالث.

4ــ الأُوليغارشية Oligarchy:

وهي حكم القلة التي تهدف إلى الثراء أو يكون هدفها الربح على حساب الشعب. أو هي حكم الأغنياء على حساب الفقراء.

ويعتبر الفيلسوف اليوناني أفلاطون(427ـــ347ق.م) أول من قسم الحكومات إلى عدة أنواع، محدداً أنماطها وسماتها: الجمهورية المثالية، الديمقراطية، والأوليغارشية التي تعني حكم القلة، وهي امتداد للحكم الارستقراطي. وفي كتابه (السياسي)، يُقدم أفلاطون ستة أنواع من الحكومات: ثلاثة تتقيد بالقانون، وتحترمه، وثلاثة أخرى لا تلتزم بالقانون، ومنها حكم الأوليغارشية، بالإضافة إلى الملكية الاستبدادية والديمقراطية المتطرفة أو الغوغائية.

5ــ الارستقراطية Aristocracy:

وهي حكم القلة النخبوية، أو حكم الخواص من الناس الذين يمتلكون ميزة في معرفة أو وجاهة أو مركز اجتماعي وغيره.

وكذلك قد تشير إلى الطبقة التي ترى أنها متميزة عن غيرها، بما تملكه من مال، أو سلاح، أو نسب، بما يجعلها ذات مكانة اجتماعية رفيعة.

6ـ الدولة State:

لا يمكن الحديث عن معنى واحد للدولة، فتاريخياً يمكننا أن نرصد تحولات لمعنى الدولة، فالدولة مع اليونان كانت تشير للمدينة، لأن أعلى التنظيمات السياسية والإدارية آنذاك كانت حدود المدينة، والتي تقتصر على الممارسات السياسية ذات المدى المحدود جغرافياً وسكانياً، لصغر حجم الدولة وقلة سكانها، كما في دولة المدينة في أثينا. هذا هو النموذج الأول بينما فيما بعد معاهدة وستفاليا 1648، وظهور مفهوم الدولة القومية وحقوقها، تغيرت خارطة الدولة وحدودها وطبيعة العلاقة مع ساكني حدودها الجغرافية، وفي ما بعد جرى الحديث عن الدولة الوطنية التي قد تذيب داخلها حتى القومي، أما اليوم فهنالك الدول التي تسمى ما بعد الأمة أو ما بعد القومية والوطنية، وهي الدول المفتوحة على غيرها أو تتشارك معها عبر اتحادات إقليمية، كما في مشروع الاتحاد الأُوربي.

ويمكن تعريف الدولة بوصفها: (المجموعة البشرية التي تقطن مساحة معينة من الأرض، وتحكمها سلطة سياسية تتمتع بالسيادة في تطبيق قوانينها على مواطنيها وأرضها). وبكلمة أخرى هي: (الكيان الحقوقي والدستوري، المتكون من أرض وسكان وحكم، وهي أعلى أشكال المؤسسات السياسية للجماعات المتحضرة). وتتميز الدولة عن غيرها من التشكيلات الجماعية الإنسانية الأُخرى في كونها تمتلك السيادة، فالمقاطعة هي مجتمع إقليمي مقسم إلى حكومة ورعايا. وقد تكون النقابة أو الكنيسة كذلك. ولكن أياً من هذه المجتمعات لا تمتلك سلطة قسرية عليا. بل وعلى كل منها أن ترجع علاقاتها إلى تلك العلاقات التي تسبغ السلطة القسرية العليا عليها صفة الشرعية. ذلك أن أرادة الدولة لا تقبل التحدي من الناحية الرسمية، وإلا لما أمكن أن تكون إرادة عليا. ولهذا السبب ذاته لا تقبل إرادتها التقسيم ولا التغيير فالدولة ذات سيادة لأنها تصدر أوامرها للجميع ولا تتلقى أمراً من أحد، ومن ثم فأوامرها قانون ملزم لكل من يقع في دائرة اختصاصها. ومن الطبيعي أن يجتمع الناس ليشكلوا مجتمعاً سياسياً، فالدولة لا تزيد على كونها شيء اصطناعي، وليست تجمعاً عفوياً بين الأفراد.

7ـ الحكومة:Government

لا يمكن تصور وجود الدولة، بوصفها أعلى مؤسسة إنسانية، بدون أن تكون هناك حكومة تمثل أعلى المؤسسات السياسية. ولمصطلح الحكومة استعمالات ومعاني عديدة منها: يقصد (بالحكومة مجموع الهيئات الحاكمة أو المسيرة للدولة، أي السلطات العامة في الدولة، وبذلك تشمل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية). والحكومة تستعمل أحياناً في معنى ضيق يقصرها على (السلطة التنفيذية) وحدها، أي السلطة التي تقوم بتنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة. كما استعملت الحكومة بمعنى الإشارة إلى الوزارة، وخصوصاً في الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني. فإذا قيل مثلاً أن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، فإن كلمة الحكومة تنصرف إلى معنى الوزارة، أي أن الوزارة مسؤولة أمام البرلمان. كما أن رئيس الحكومة في النظام البرلماني يقصد به رئيس الوزراء. وقد تتداخل الحكومة مع مفهوم الدولة إذا عبر، في سياق الكلام، عن تدخل الدولة، مثلاً، في شأن ما، فذلك يعني تدخل الحكومة.

8ـ السُّلطة Authority:

تعود السُّلطة إلى أصل سُلط في اللغة، والسّلاطة: هي القهر، وقد سلطه الله فتسلط عليهم، والاسم سُلطة بالضم. تحدد السلطة اصطلاحاً، في الغالب، بكونها: القدرة على فرض الإرادة على آخرين، كما وتعرف بأنها: إمكان فرض الإرادة الخاصة وسط علاقة عامة، وبالرغم من أن السلطة ليست محصورة بالمعنى السياسي فقط، إلا أنها، ولوقت طويل، ارتبطت به. وقد اهتمت الفلسفة السياسية بتحليل سلطة الدولة.

9ـ المواطنة Citizenship:

المواطن هو من يُعترف به عضواً في جماعة سياسية معينة، وإعطاؤه حقوقاً مدنية وسياسية واجتماعية، وواجبات مالية وعسكرية واجتماعية، وكذلك يُنظر اليوم إلى المواطنة في علاقتها مع الجنسية التي تمثل البلد الذي يكون الإنسان مواطناً فيه.

وفي السياق التاريخي لتمظهر دلالة مفهوم المواطنة، نجده قد اتخذ، ولمدة طويلة، معنى الانتماء إلى دولة وطنية أو قومية، ولم يتوسع هذا المعنى إلا حديثاً، ليدل على معنى وجود الحقوق المواطنية بالانتماء إلى الدولة، حسب مبدأ الحرية وجماعة المواطنين الأحرار والمتساويين، فلم يعد الانتماء شكلياً ولا يستعمل تعبير المواطنة اليوم للدلالة على العضوية في مؤسسة رسمية شكلياً، بل يتحدد المعنى من خلال مضمون الحقوق والواجبات، التي لمواطني

الدولة ومنتميها. والحديث عن المواطنة العابرة للقوميات يقتضي التحول من منطق الهوية القومية ودولة الأمة، التي رافقت نشوء الديمقراطيات، إلى بُعد عالمي يحاول عبر مفهوم المواطنة المرتبط بدلالته الحقوقية والواجبية أي الدستورية، أن يشكل صورته النهائية، وذلك من أجل القول بدول المواطنة العالمية والتي لها أبعاد (كانطية) (نسبة للفيلسوف الالماني عمانوئيل كانط)، ولا سيما مع مشروعه في (السلام الدائم) والعالمي والذي أنتج، نظرياً لديه، القول بمفهوم الإنسان العالمي، أو المواطن العالمي.

10ــ الليبرالية Liberalism:

يصف لفظ الليبرالية التقليد الثقافي الذي يؤكد على استقلال الأفراد، وروح المبادرة لديهم، وإمكانهم في تدبير أمورهم الخاصة بأنفسهم، دون العودة إلى سلطة مركزية في هذا التدبير، وكان بطابعه الأول: اقتصادي، ومن ثم تم التأكيد عليه من الناحية الاجتماعية.

وتعمل الايدولوجيا الليبرالية على رفض سيطرة السياسي على الاجتماعي، ودعم سيطرة الاجتماعي على السياسي، ليكون متكفلاً بالحريات الفردية، لكنه لا يكفي القول بتبعية السياسي للاجتماعي، فقد يعود ذلك بفائدة للأقوى مما يوقعنا في خطر سيطرة الأقوياء والأغنياء في المجتمع على العمل السياسي، ولذلك فعلى الدولة الليبرالية العمل من أجل الحفاظ على هذه التبعية، دون سقوط المجتمع في هيمنة الأقوى، أو هيمنة الرأسمالي على السياسة. والكافل الوحيد للخلاص من هذا الخطر في التحول هو: القانون الكافل للحريات وقمع الهيمنات.

11ــ التوتاليتارية/الشمولية Totalitarism:

يعود مصطلح الشمولية إلى جيوفاني أمندولا وهو الصحفي والسياسي الايطالي المناهض للفاشية في عام 1923 وذلك في إشارة منه إلى معادة موسوليني لليبرالية واستهانته بقواعد ومبادئ القانون.

والتوتاليتارية أحد أنواع الأنظمة السياسية الدكتاتورية ذات الطابع الكلي أو الشمولي المطلق، وأحياناً تسمى بالأنظمة الشمولية. والمقصود بالطابع الشمولي هو شمولية التحكم الذي تمارسه السلطة الحاكمة في حياة الأفراد والجماعات. وفي ظل مثل هكذا نظام يتم إخضاع جميع نواحي الحياة لإرادة السلطة السياسية المحتكرة في يد زعيم أو حزب أو لجنة مركزية. وقد استعمل هذا المفهوم من طرف علماء السياسة لوصف الدولة التي تحاول فرض سلطتها على المجتمع وتعمل على السيطرة على كافة جوانب الحياة بما في ذلك الاقتصاد والتعليم والفن وأفكار وأفعال المواطنين. والنظام الشمولي هو نسخة متطرفة من النظام السلطوي. ويكمن الاختلاف بين النظامين في المقام الأول في أن النظام السلطوي تكون المؤسسات الاجتماعية

والاقتصادية الموجودة ليست تحت سيطرة الحكومة. فضلاً عن أن الأنظمة السلطوية تترك مجالاً أكبر للحياة الخاصة، وتفتقر إلى توجيه الفكر، وتحمل بعض التعددية في التنظيم الاجتماعي

ويعد أفلاطون من أشد المدافعين عن نظام حكم توليتاري في العصور القديمة، خاصة بعد أن رأى أمام عينه كيف أن أثينا الديمقراطية تنهزم إمام إسبارطة العسكرية الاستبدادية. إذ أنه في كتاب (الجمهورية) يرسم أفلاطون صورة المجتمع الفاضل والعادل الذي يحكمه الفيلسوف ـــــ الملك وحده.

تهدف التوتاليتارية إلى القضاء على الفعل الإنساني، فسيطرتها تنحى إلى إلغاء الحرية، بل تميل إلى القضاء على كل ظاهرة عفوية، بشرية، عامة، ولا تكتفي بتقليص الحرية، أياً كان مبلغ الاستبداد في ذلك. إن النظام التوتاليتاري هو غياب كل سلطة أو تراتبية من شأنها أن تعين نظام الحكم.

12ـ القومية Nationalism:

تعود كلمة القومية إلى جذر قوم، وهم المجموعة البشرية التي تربطهم سمات مشتركة قد تكون لغوية أو دينية أو عرقية أو حتى جغرافية.

ومفهوم القومية من المفاهيم التي تنوعت حوله الدراسات والبحوث وشابه الكثير من الغموض والتداخل مع مفاهيم أخرى كـ الوطنية والأمة. وإزاء هذا المفهوم ظهرت نظريات عديدة كان أشهرها النظرية الألمانية، إذ امتدت تأثيراتها الفكرية والسياسية خارج الجغرافيا الأوروبية، وصارت مرجعاً للعديد من المفكرين القوميين العرب.

وإذا كانت النظرية الفرنسية التي من أبرز دعاتها المفكر الفرنسي آرنست رينان (1823ـــ 1892) قد انصبت على أساس (العيش المشترك)، ويرفض أن تكون اللغة أساساً للقومية، ولا يعتبر الدين ركن من أركان القومية، فإن النظرية الألمانية تنطلق أساساً وأولاً من عامل (اللغة)، باعتبارها أداة الربط بين أبناء الأمة، ومن عامل (العرق). فقد اعتبر (العرق الجرماني) هو النخبة الممتازة في الجنس البشري، وأنه لا بد أن يحكم الأجناس التي هي أدنى ويستغلها. وينظر دعاة القومية الألمانية إلى الشعوب التي تتكلم اللغة الألمانية باعتبارها جزءاً من الأمة الألمانية، وقد تجسد ذلك في نظرية الفيلسوف الالماني فردريك نيتشه (1844ـــ 1900) عن التفوق الفريد للغة الألمانية، الامر الذي جعل معيار الجنسية هو اللغة الألمانية.

والقومية في كل التعاريف التي جاءت متباينة في تحديدها وفقاً للزاوية التي ينطلق منها المفكر وحسب الايدولوجيا التي يتبناها، هي: (مجموعة من البشر تجمعهم رابطة اللغة والأرض والتاريخ، والعادات والشعور الوجداني المشترك في تحقيق الأهداف العليا). وهذا ما ذهب إليه المفكر القومي ساطع الحصري (1879ـــ 1968) في تعريفه للقومية في أنها (الجماعة التي تربطهم وحدة اللغة ووحدة التاريخ).

13ـــ البرجوازية Bourgeoise:

يشير هذا المصطلح إلى طبقة التجار والصناعيين، وقد حققت هذه الطبقة نمواً كبيراً ومكانة سياسية في المجتمع الإقطاعي، في القرن السادس عشر بعد الاكتشافات الجغرافية، حيث رفعت لواء مقاومة المجتمع الإقطاعي وقوانينه، حاملة أفكار الحرية والأمة القومية والعمل الإنساني.

وقادت البرجوازية ثورات عديدة في أكثر من دولة أوروبية، في انكلترا في القرن السابع عشر، وحروب الاستقلال الأمريكية في القرن الثامن عشر، والثورة البرجوازية الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر. لقد أحدثت البرجوازية ثورة في الإنتاج، وفي المجتمع. وإذا كانت قد دمرت الإقطاعية، وفرضت سلطة المال، فانها أوجدت الدولة القومية، وأخضعت الريف للمدينة، وأوجدت الطبقة العاملة أي القوة الجديدة في المجتمع.

وقد استعمل الفيلسوف الالماني كارل ماركس (1818ـــ1883) مصطلح البرجوازية والبروليتاريا (المقصود بـ البروليتاريا الطبقة العاملة الصناعية التي تعمل بعضلاتها للحصول

على لقمة عيشها) بكثرة في جميع كتاباته، مؤكداً على طابع الصراع بين الطبقتين الذي ينتهي بسقوط الطبقة البرجوازية. ومصطلح البرجوازية يشير أحياناً في العديد من الكتابات إلى الطبقات المتوسطة، والطبقات الأخرى التي لا تتسم بالصفات والمزايا التي تتصف بها الطبقة البروليتارية. ويشار أحياناً إلى الأحزاب غير الاشتراكية بالأحزاب البرجوازية.

14ــ الأيديولوجية Ideologie:

تتألف كلمة الأيديولوجية من مقطعين: Ideo و Logie، وتعني (علم الأفكار). وأول من استعمل هذا الاصطلاح المفكر الفرنسي ديستان تريسي (1755ــ1836) في كتابه الأيديولوجية التي وصفها بـ (علم الأفكار أو العلم الذي يدرس مدى صحة أو خطأ الأفكار التي يحملها الناس).

وانتشر استعمال هذا المصطلح بحيث أصبح لا يعني علم الأفكار فحسب، بل (النظام الفكري والعاطفي الشامل الذي يعبر عن مواقف الأفراد حول العالم والمجتمع والإنسان). وقد طُبق هذا المصطلح بصورة خاصة على الأفكار والمواقف السياسية التي هي أساس العمل السياسي وأساس تنفيذه وشرعيته.

15ــ الأيديولوجية السياسية Ideologie Politique:

أما (الأيديولوجية السياسية) فهي التي تلزم ويتقيد بها رجال السياسة والمفكرون السياسيون إلى درجة كبيرة، بحيث تؤثر على هويتهم وسلوكهم السياسي، وتُحدد إطار علاقاتهم السياسية بالفئات والعناصر الأخرى والأيديولوجيات السياسية التي تؤمن بها الفئات، والعناصر المختلفة في المجتمع دائماً ما تتضارب مع بعضها أو تتسم بالأسلوب الإصلاحي أو الثوري الذي يهدف إلى تغيير واقع وظروف المجتمع.

ويمكن تعريف الأيديولوجية السياسية بأنها: (مجموعة من الاعتقادات الثابتة والمتماسكة حول من ينبغي أن يحكم، ومجموعة المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تطاع ويخضع لها الحاكم، وماهية السياسات التي ينبغي للحاكم أن يتبعها).

ويمكن تمييز الأيديولوجية السياسية عن مجموعة الأعراف والتقاليد مثلاً من خلال الرغبة القوية لدى معتنقيها لتغيير أو تحويل العالم طبقاً لقيمهم السياسية. وبهذا فإن الأيديولوجية السياسية تقوم بدور رئيس في تحديد من يحكم الآن، ومن ينبغي أن يحكم المجتمع، وما هي الطريقة المثلى لاختيار القادة السياسيين، وكيف يبرر الحكام ممارستهم للسلطة ؟ وطبقاً لذلك تبدو الأيديولوجية السياسية مرادفة للثقافة السياسية أو التقاليد السياسية. وفي الوقت الذي تقوم فيه

أيديولوجية سياسية بمحاولة إضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم فإن أيديولوجية سياسية منافسة تتحدى الشرعية وتحاول أن تقيم البديل.

وإذا كانت الأيديولوجية هي أحدى أدوات سيطرة النظام السياسي، فإن الثقافة السياسية تنبعث من هذه الأيديولوجية حاملة طبيعتها وسماتها التي تواجه ثقافات سياسية مضادة، هذه الثقافات قد تنبعث من قوى أخرى خارج السلطة أو من هيئات اجتماعية مختلفة تتمسك بثقافات فرعية. وبناءً عليه فإن هناك علاقة قوية ما بين الثقافة السياسية والأيديولوجية المهيمنة التي تتوجه إلى الجماهير لنشر هذه المفاهيم والأفكار والقيم الأيديولوجية، ومن خلال تفاعل الأفراد معها يشكلون الإسناد الرئيس للنظام السياسي.

16ــ البراجماتية Pragmatisme:

البراجماتية اسم مشتق من اللفظ اليوناني (براجما) ومعناها (العمل)، الأمر الذي يعني بأنها الفلسفة العملية التي تبحث عن النافع والمفيد. وتعد البراجماتية من النزعات الفلسفية التي هيمنت على الفلسفة الأمريكية في القرن العشرين، وكانت من معاقل الهجوم التي شُنت على الفلسفة المثالية. فالفلسفة الأمريكية لم تكن أبداً مرعى خصباً للمثالية، بحكم روح وطبيعة الحضارة الأمريكية، وإن وجد بعض من المفكرين المثاليين الأمريكيين أهمهم جوزيا رويس (1855ــ1916).

لقد اكتملت البراجماتية ونضجت لتكون بمنزلة التمثيل العيني للفلسفة الأمريكية حديثة النشأة والنماء، حتى اتخذت أساساً لتفسير الدستور والقوانين والقيم الأمريكية. إن أول من صاغ البراجماتية هو الفيلسوف الأمريكي تشارلز ساندرز بيرس (1839ــ 1914)، وذلك عندما طرح لأول مرة أساس فلسفته في دراستين: (تثبيت الاعتقاد ــ 1877)، و (كيف نجعل أفكارنا واضحة ــ 1878)، ثم صاغ في بحثه المهم (البراجماتية ــ 1905)، حيث نجد القاعدة الأساسية للمذهب البراجماتي وهي أن معنى القضية يتوقف على نتائجها العملية. والبراجماتية (مذهب يرى أن معيار صدق الآراء والأفكار هو في قيمة عواقبها العلمية، فالحقيقة تعرف بـ نجاحها).

وقد تحددت معالم البراجماتية وأصبحت مذهباً فلسفياً متكاملاً على يد وليم جيمس صاحب الفلسفة التجريبية الراديكالية. ومن مؤلفاته: (البراجماتية ــ 1907) و (إرادة الاعتقاد ــ 1897)، وفي الكتاب الأخير قدم تبريراً براجماتياً للدين، بمعنى أن نؤمن به لأن الإيمان الديني نافع ومفيد في جلب الراحة والهدوء النفسي والضبط الأخلاقي.

خلاصة الفلسفة البراجماتية هي أن العقل يحقق هدفه حين يقود صاحبه إلى العمل الناجح، إذن الفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة، ولا تُقاس الفكرة إلا بنتائجها العملية، أي بفائدتها. وقد

شكلت الفلسفة البراجماتية الأساس الذي استندت عليه الأيديولوجية السياسية الأمريكية الجديدة، في اتجاهها الليبرالي والمحافظ في نفس الوقت، وفي نظامها الإقتصادي الرأسمالي، وبنظام السوق كأداة رئيسة لتوزيع السلع والخدمات الاقتصادية والإيمان بقدرة الفرد والتنافس المفتوح للجميع.

17ـ المجتمع المدني Civil Society:

يُعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي حظيت بالاهتمام الواسع منذ بداية القرن التاسع عشر. وثمة اجتهادات متنوعة في تعريف مفهوم المجتمع المدني تعبر عن تطور المفهوم والجدل حول طبيعته وأشكاله وأدواره. فالمعنى الشاع للمفهوم هو (المجتمع السياسي) الذي يحكمه القانون تحت سلطة الدولة. لكن المعنى الأكثر شيوعاً هو تمييز المجتمع المدني عن الدولة، بوصفه مجالاً لعمل الجمعيات التطوعية والاتحادات مثل النوادي الرياضية، وجمعيات رجال الأعمال، وجماعات الرفق بالحيوان، وجمعيات حقوق الإنسان، واتحادات العمال، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري، وغيرها.

ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى جمعيات ينشئها أشخاص تعمل لنصرة قضية مشتركة. أما الميزة المشتركة التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني كافة، على شدة تنوعها، فهي تتمثل باستقلالها عن الحكومة والقطاع الخاص أقله من حيث المبدأ. ولعل هذا الطابع الاستقلالي هو ما يسمح لهذه المنظمات بأن تعمل على الأرض وتضطلع بدور هام في أي نظام ديمقراطي.

وقد عُد المجتمع المدني اليوم، وفي كل الأطروحات السياسية والاجتماعية والثقافية، باعتباره شرطاً ضرورياً لقيام نظام سياسي ديمقراطي مستقر. وقد راجت منذ مطلع التسعينات النظريات التي تطرح أن الديمقراطية تزدهر في الدول التي تتمتع بمجتمع مدني فاعل، أي لا يمكن أن تُعرف الديمقراطية بدون مجتمع مدني، ولا مجتمع مدني بدون ديمقراطية.

ويمكن تعريف المجتمع المدني بأنه: (جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني (الأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات.... الخ)

وليس المقصود بالمجتمع المدني إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة.إن فاعلية المجتمع المدني بكل تكويناته تنطوي على أهداف أوسع وأعمق من مجرد المعارضة: إنها المشاركة بمعناها الواسع (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً). وليس بالضرورة أن يكون

هناك عداء أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني، ومن ثم فإن العلاقة بين الطرفين لابد أن تحكمها قاعدة أساسية مؤداها الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني.

18ــ العلمانية Secularism:

إذا كانت الفكرة العامة للعلمانية تقوم على أساس (فصل الدين عن الدولة)، فإن هذه المسألة، في الواقع، قد شغلت ليس فقط الانظمة السياسية التي حاولت أن تشخص الحدود الفاصلة مع الدين، وإنما شغلت الإنسانية منذ نشأتها، وكانت موضوعاً دائم النقاش ومن اهتمامات السياسيين والفلاسفة، وعلماء الاجتماع ورجال الدين.

ويمكن اعتبار الثورة الفرنسية منعطفاً حاسماً في الصراع بين الدين والدولة، حيث تم فيها مصادرة أملاك الكنيسة وإقرار مبدأ اختيار الأساقفة من قبل الشعب بدل تعيينهم من قبل البابا، ثم جاء إعلان حقوق الإنسان الذي لم يتم الإشارة فيه إلى الدين، بل أعلن الحرية والمساواة بين كل الناس، بما في ذلك المعتقد الديني.

طالب التيار العلماني بفصل الدين عن الدولة وتنظيم العلاقات الاجتماعية على أسس إنسانية من خلال حقوق وواجبات الأفراد، وهذا سيؤدي إلى إخضاع المؤسسات السياسية بل الحياة السياسية لإرادة البشر بعيداً عن الغيبيات.

ولعل أوضح تعريف أعطى للعلمانية هو ذلك الذي ورد في مناقشات المجلس الفرنسي للدستور عام 1946، مؤكداً فيه أن (العلمانية هي حياد الدولة تجاه الدين، كل دين). وبناءً عليه فإن العلمانية:

1ــ تقر بحرية المواطنين الدينية. وهذه الحرية تعني أن الدولة ترفض الدعوة إلى انتحال أي دين، كما أنها ترفض الدعوة للإقلاع عن أي دين، فالقانون أو الدستور خلو من أي دين أو معتقد ديني.

2ــ إن الدولة لا تلزم نفسها بأي معتقد أو دين.

3ــ إن الدولة لا تخص أي دين باعتراف خاص به، أو بمساعدة امتيازية.

4ــ على الدولة أن تمكن المؤمن من ممارسة شعائره وعباداته، ولا تفرق بين المواطنين على أساس انتمائهم وترضى بالواقع الديني كما تحدده وتنظمه الأديان نفسها. ومقابل ذلك على الدين أن يعترف بأن الدولة مستقلة عنه وعن تعاليمه في حقول نشاطها وممارسة أعمالها.

أما في العالم الإسلامي فقد واجهت العلمانية موقفاً فكرياً وسياسياً رافضاً، لأنها تهدف إلى تأسيس نظام سياسي ومنظومة علاقات اجتماعية وثقافية لا تستوحي الشريعة. وعلى الرغم من هذا الرفض والمقاومة لفكرة العلمانية، إلا أنه ظهرت بعض الاتجاهات الفكرية التي تزعمها

العديد من المفكرين العرب والمسلمين ومن بينهم الشيخ علي عبد الرازق (1888ــ 1966) في كتابه (الإسلام وأصول الحكم)، الصادر عام (1925)، وفيه يدعو الشيخ إلى العلمانية ونقد تسييس الإسلام.

19ــ العقلانية Rationalisme:

تيار فكري يرى أن العقل هو المصدر الأساسي في الوصول إلى المعرفة، وذلك مقابل التجريبية التي تجعل الحواس مصدر المعرفة الأول. والعقلانية اتجاه فلسفي يؤكد أن الحقيقة يمكن أن تكتشف بشكل أفضل باستخدام العقل و التحليل الواقعي و ليس بالإيمان والتعاليم الدينية. أي إن العقلانية هي ذلك التفكير والسلوك الواعي الذي يتفق مع أحكام المنطق والمعرفة التجريبية.

ويعتقد أن مبدأ العقلانية هو المبدأ الوحيد الذي يستطيع إخضاع الحياة الاجتماعية إلى تنظيم ورقابة دقيقة، وتطبيق عمليات الإحصاء والرياضيات على الاقتصاد بصورة مضبوطة، واستعمال الطرق العلمية في الإنتاج، تلك السمات التي أخذت تميز المجتمع الغربي الصناعي.

20ــ المكيافيلية Machiavelisme:

وهي السياسة التي ارتبطت بالمفكر السياسي الايطالي نيقولا مكيافيلي (1469ــ1527)، وتقوم هذه السياسة على أساس (أن الغاية تبرر الوسيلة). ويعد مكيافيلي الشخصية الرئيسية والمؤسس للتنظير السياسي الواقعي. أشهر كتبه على الإطلاق، كتاب (الأميرــ 1513)، والذي كان عملاً هدف مكيافيلي منه أن يكتب نصائح للحاكم.

دعا ميكيافيلي إلى توطيد الحكم المطلق على أساس من القوة والمنعة، وهذا يفرض على الأمير أن يختار معاونيه ومستشاريه من ذوي الكفاءات الممتازة والخبرة الواسعة، وعليه أن يوزع عليهم النعم ورتب الشرف، وينبغي أن تقوم علاقته مع الشعب على أساس الهيبة والرهبة، وأن يستخدم الشدة والقوة بحكمة تحول دون نشوء الكراهية. أما في علاقاته الخارجية فعلى الأمير أو رئيس الدولة، أن يستعين بالقوة العسكرية والتهديد بها لضمان الاستقرار والأمن. لذلك ليس للأمير أن يحفل بمشروعية القوانين والمبادئ الخلقية ما دام يتوخى الصالح العام.

والمكيافيلية هي "توظيف المكر والازدواجية والخداع في السياسة أو في السلوك العام"، وهو أيضاً مصطلح يعبر عن مذهب فكرى سياسي أو فلسفي يمكن تلخيصه في عبارة "الغاية تبرر الوسيلة". هذا المبدأ الذي تبناه نيقولا مكيافيلي في القرن السادس عشر، يقوم على أساس

أن صاحب الهدف باستطاعته أن يستخدم الوسيلة التي يريدها أيا كانت وكيفما كانت دون قيود أو شروط. فكان هو أول من أسس لقاعدة (الغاية تبرر الوسيلة).

واعتبرت هذه القاعدة هي الانطلاقة الأولى التي ينطلق منها كل سياسي ديكتاتوري، حيث يضعها نصب عينه ويتبناها لتبرر له الاستبداد وممارسة الطغيان والفساد الأخلاقي. ويرى مكيافيلي ضرورة استخدام العنف والقوة من قبل القائد السياسي مبرراً ذلك بأنه يولد الخوف، والخوف أساسي من أجل السيطرة على الشعوب -حسب اعتقاده- ومن لم يفعل ذلك لا يعتبره قائداً سياسياً ناجحاً.

لقد ذهب المفكر الفرنسي موريس دوفرجيه (1917ــ2014)، عند مقارنته مكيافيلي بـــ أرسطو إلى القول: (لقد أوجد أرسطو الركن الأول في علم السياسة وهو اعتماد منهج الملاحظة، واوجد مكيافيلي العنصر الثاني، وهو المنهج الموضوعي المتجرد من الاهتمامات الخلقية).